الانتخابات الإسرائيلية

قراءة في الاستطلاعات والنتائج المحتملة

رازي نابلسي

مسودة ورقة عمل مقدمة إلى ندوة

قراءة في الانتخابات الإسرائيلية وسيناريوهات نتائجها

13 آذار 2019 – (البيرة، غزة)

مقدمة

تشكّلت الخارطة السياسيّة الإسرائيليّة قبيل الانتخابات المُقبلة على أساس واضح: بنيامين نتنياهو؛ أم غير نتنياهو. وعلى الرغم من مُحاولات نتنياهو ذاته، إعادة بناء الخطاب الانتخابيّ، على أساس يمين ويسار، إلّا أنّها تبقى مُحاولات مُقابل الدفع المُستمر للخطاب من قبل مُنافسيه والإعلام عمومًا إلى قضايا الفساد المُحيطة به، والتساؤلات حول قدرته على إدارة حكومة مُقبلة وسط معركة قضائيّة.

من هذا المبدأ، فإن الاستقطاب في الساحة الإسرائيليّة قبيل الانتخابات المنوي عقدها في التاسع من نيسان المقبل، لا يزال استقطابًا غير مُكتمل رغم وجوده: نتنياهو يُحاول صياغته على أساس يمين ويسار، وهو ما يُكتّل مُعسكر اليمين؛ وثلاثيّ الجنرالات يُحاولون صياغته على أساس النزاهة ومُحاربة الفساد بخطاب "لا يوجد يمين ولا يوجد يسار"، وهو الخطاب الناظم لحملة "أبيض- أزرق".

أمّا في الحقيقة، ومن وجهة نظر فلسطينيّة، فإن الانتخابات الإسرائيليّة هي انتخابات على حكم نتنياهو والليكود، أمّا اليمين واليسار الذي يُحاول نتنياهو تسويقه، فإنّه بعيد كُل البعد عن الانتخابات الحاليّة، خاصة أن الحزب المُنافس فعليًا دون أي طرح جذريّ أو حتّى شكليّ، يتعارض مع أيديولوجيا نتنياهو والليكود.

على هذا الأساس، ستعمل هذه الورقة على قراءة الانتخابات الإسرائيليّة، وآخر تطوّراتها، واستعراض سيناريوهات ما بعد الانتخابات وتشكيل الحكومة، خاصة أن الحزب القويّ، أو الذي سيحوز على أكبر عدد المقاعد، سيحتاج بعدها إلى تحالفات لبناء حكومة، ما يعنيّ أن الفوز في الانتخابات لا يعنيّ بالضرورة القدرة على تشكيل حكومة، وهو ما يمنح المُعسكرات، قوّة وأهميّة فائقة. وعلى هذا ستتوقّف الورقة للتوسّع لاحقًا.

من هذا المنطق، ستعمل الورقة أولًا على قراءة استطلاعات الرأي الأخيرة، ومن ثم شكل المُعسكرات إثر التحالفات الأخيرة وسيناريوهات تشكيل الحكومة المستقبليّة، ومن ثم تقرأ الحالة من وجهة نظر فلسطينيّة، ما سيركّز على إسقاطات الحملة الانتخابيّة ومحاولة استشراف المُستقبل، خاصة أنه من المتوقّع ستعرض صفقة القرن" الأميركيّة بعد الانتخابات.

الاستطلاعات: تحالف الجنرالات يتفوّق على الليكود

شكّل تحالف "غانتس- لابيد" انعطافة واضحة وملموسة في استطلاعات الرأي الإسرائيليّة حول الانتخابات، فالتحالف ما بين الكتلتين الانتخابيّتين الأكبر فعليًا بمعسكر "استبدال نتياهو" أدّى إلى استقطاب حاد في المُعسكرات، وقلب موازين القوى ليغدو "الليكود" ثانيًا ويحتل التحالف المركز الأول. وفي الحقيقة، أدّى التحالف الذي أضيف إليه سابقًا موشيه يعالون، وزير الأمن السابق في حكومة نتنياهو، ولاحقًا غابي أشكنازي، رئيس هيئة الأركان السابق ، إلى تركيز في المُعسكر الرافض فعليًا لاستمرار حكم نتنياهو أساسًا.

تمنح الاستطلاعات الأخيرة في المُعدّل بحسب صحيفة "هآرتس"، تحالف الجنرالات ما يُعادل 36 مقعدًا مُقابل 30 لحزب "الليكود"[1]، وهذا ما لم يحصل منذ سنوات طويلة في السياسة الإسرائيليّة، حيث يخسر "الليكود" هيمنته على الخارطة السياسيّة والانتخابيّة. أمّا المهم فعليًا، ويجب الانتباه إليه جيدًا، فهو حقيقة أن "حزب الجنرالات" لا يحمل في جعبته أي تغيير سياسيّ جذريّ عن سياسة الليكود: هو أولًا حزب غير مُتناغم كليًا، إذ يحوي داخله موشيه يعالون الذي يُعد على يمين بنيامين نتنياهو سياسيًا ويائير لابيد الذي يعد مركزًا؛ ثانيًا، يرفض أي تحالف مع الأحزاب العربيّة المُشاركة في الانتخابات من الأراضيّ المُحتلة العام 1948؛ ثالثًا يرفض فعليًا إقامة دولة فلسطينيّة على حدود العام 1967. وليس اعتباطًا، أن الحزب يعبّر فقط عن رفضه، لقضايا كثيرة دون التعبير عن ماذا يُريد، وهذا ما يُعد دليلًا آخر على أن التحالف تشكّل تكوينيًا على أساس إسقاط نتنياهو، وليس اليمين.

المؤشّر القويّ الآخر الذي طرحته الاستطلاعات وهو لا يقل أهميّة عن عدد المقاعد التي يحصل عليها كُل من طرفيّ الاستقطاب في الحالة الانتخابيّة، هو ما يحصل داخل المُعسكرات. إذ تشكّل المُعسكرات في الانتخابات الإسرائيليّة أساس الحكم: بعد الانتخابات يذهب الحزب الذي حاز على أكبر عدد ممكن من الأصوات إلى رئيس الدولة، الذي يكلّفه بدوره بتشكيل الحكومة والائتلاف الحكوميّ الذي عليه أن يكون فوق 61 عضو كنيست من أصل 120. وفي حال، لم يستطع الحزب الأكبر تشكيل ائتلاف حكوميّ بحد أدنى 61 عضو كنيست، فإن الرئيس يكلّف الحزب الثانيّ بتشكيل الحكومة. وهذا، ما يمنح الأحزاب الصغيرة قوّة كبيرة فعليًا في النظام السياسيّ الإسرائيليّ، فيستطيع حزب بـ 8 أعضاء كنيست كـ"البيت اليهوديّ" في الدورة

[1] مُعدّل عام الاستطلاعات، موقع صحيفة "هآرتس". bit.ly/2TFRwSu

السابقة مثلًا، الحصول على ثلاث وزارات مُقابل انضمامه إلى الليكود، ويبتز أفيغدور ليبرمان بـ 5 أعضاء كنيست ويحصل على وزارة الأمن.

من هذا المبدأ، فإن تشكيل ائتلاف حكوميّ من 61 عضو كنيست يُعد فعليًا الأهم، خاصة أن الحزب الأكبر من الممكن أن يكون في المُعارضة إن لم يستطع تشكيل حكومة وبناء تحالفات مع الأحزاب الأخرى التي تبتز عادة بحقائب وزاريّة أو رئاسة لجان ومخصّصات ماليّة وأيديولوجيّة في الموازنة العامّة.

المثير للاهتمام في الانتخابات الحاليّة أن المُعسكرات حصل عليها تغييرات جديّة تُسمّى بالصحافة الإسرائيليّة والتلفزيون بال"انقلاب"، إذ للمرّة الأولى يخسر مُعسكر اليمين والليكود قدرته على تشكيل الائتلاف الحكوميّ ويتساوى فعليًا بقدر مقعد أو اثنين، مع أي مُعسكر مُنافس، إذ في هذه المرة تحديدًا يستطيع المُعسكر الرافض لاستمرار حكم نتنياهو تشكيل حكومة 61 من خلال دعم الأحزاب العربيّة في أراضيّ 48 له، مُقابل 59 عضو كنيست لمُعسكر نتنياهو والليكود.[2]

اليمين واليمين البديل

طرح حزب "أبيض- أزرق" وهو الحزب الذي تشكّل من تحالف ما بين أحزاب ونجوم المُعسكر الرافض لحكم نتنياهو ويسعى إلى استبداله، برنامجه السياسيّ للانتخابات. وعلى الرغم من أن الحزب يطرح ذاته كبديل سياسيّ لحكم نتنياهو والليكود عمومًا، إلّا أنه فعليًا لا يطرح أي بديل سياسيّ حقيقيّ يختلف عما يطرحه الليكود.

على الرغم من أن الحزب يطرح "مسارًا سياسيًّا بهدف الانفصال عن الفلسطينيين"، إلّا أنه في المُقابل لا يطرح الدولة الفلسطينيّة كسبيل لهذا الانفصال، بل أكثر من ذلك يحوي بداخله وفي مواقع متقدّمة يعالون، الذي عبّر مرارًا عن رفضه لدولة فلسطينيّة، وأطلق حملته الانتخابيّة من مستوطنة "بساغوت" كتعبير عن حملة وبرنامج داعم للاستيطان. هذا طبعًا بالإضافة إلى وجود يوعاز هندل، الصحافيّ اليمينيّ، واستنكار تهمة اليسار الذي يقوم فيه كوادر الحزب يوميًا.

[2] انظر مثلًا: استطلاع الأخبار بعد قرار المُستشار القضائيّ للحكومة: معسكر اليمين يفقد التقدّم، القناة 13 الإسرائيلية. bit.ly/2tVUvry

أمّا الانفصال، الذي تتحدّث عنه القائمة، فإنه يترافق بالإضافة إلى غياب الدولة الفلسطينيّة، مع تعهّد بعدم الانسحاب أحاديّ الجانب من الضفّة الغربيّة، وتعهّد بعدم إخلاء المستوطنات كما عدم الانسحاب من غور الأردن، وعدم إلغاء قانون القوميّة، بل إضافة بند مساواة في القانون لمن يخدم في جيش الاحتلال، وهو ما تعهّد به بيني غانتس للدروز.[3]

وهذا، ما يضعنا أمام معضلة فهم هذا الانفصال الذي يطرحه اليمين البديل والجديد في إسرائيل: يمين سياسيّ لا مشكلة لديه مع كُل ما يمثّله نتنياهو من حيث التعامل والتعاطيّ مع الصراع الفلسطينيّ- الإسرائيليّ، بل يعترض على أزمات السير والفساد الحكوميّ والشخصيّ، كما أزمة المستشفيات والعلاقة بين السُلطة ورأس المال. وفي هذا السياق، يغدو الانفصال، عمليًا، مجرّد طرح يسعى إلى تعزيز نظام الحكم الذاتيّ الثقافيّ والإداريّ الفلسطينيّ القائم اليوم في الضفّة الغربيّة دون حدود ودون أي سيادة فعليّة على الأرض

بكلمات أخرى: يقترح غانتس وحزب الجنرالات الذي أسسّه كتحالف، الانفصال كشكل من أشكال التفوّق العرقيّ العنصريّ كانفصال عن من هم من غير اليهود، وعدم رؤيّتهم من خلال تركهم لإدارة ذاتهم إداريًا وثقافيًا وراء الجدار، دون أن يراهم ودون أن يروه. وهو بالمناسبة ما يقوم به نتنياهو منذ عشرات السنين فعليًا على أرض الواقع، إلّا أن ما يطرحه غانتس هو ذات ما يقوم به نتنياهو فعليًا على أرض الواقع، دون اتفاقيّة سياسيّة ومسار سياسيّ. وهذا ما يُعد فعليًا، أخطر مما يطرحه نتنياهو، لحقيقة أن غانتس يقترح مأسسة الحكم الذاتي، من خلال اتفاقيّة جديدة تكون أحقر وأكثر تطرفًا من "أوسلو": تمنح الشرعيّة فعليًا لكُل ما هو قائم أصلًا في الضفّة الغربيّة، وتمأسسه من خلال اتفاقيّة يوقّع عليها الفلسطينيّ والإسرائيليّ، ويلتزم طبعًا فيها الفلسطينيّ فقط.

[3] نقد على برنامج "أبيض– أزرق": كتلة يمينيّة دون استثناء، موقع واينت العبري، 2019/3/4. bit.ly/2SFZwyz

سيناريوهات تشكيل الحكومة المُقبلة: جميع الخيارات مفتوحة

هذا التحوّل في صورة المُعسكرات نابع من عاملين مركزيين: الأول، الاتّهامات الموجّهة لنتنياهو، وقدرته على إدارة الحكومة، وهو ما دفع ببعض أطراف ائتلاف معسكر اليمين إلى التصريح برفض الجلوس على طاولة الحكومة بعد تقديم لائحة الاتّهام؛ والثانيّ، وهو الأهم، عدم عبور حزب ليبرلمان وأورلي ليفي- أبكسيس لنسبة الحسم، وبالتاليّ خسارة حلفاء طبيعيين في الحكومة وأصوات من معسكر اليمين. هذا بالإضافة إلى الانفصال الذي أجرياه كُل من نفتالي بينيت وإيليت شاكيد في البيت اليهوديّ، ما جعل معسكر الصهيونيّة المتديّنة يخسر بعض المقاعد بسبب عدم إجراء تحالفات داخل المُعسكر تضمن نجاح جميع أضلاعه.

أمّا من الجانب الآخر، معسكر اليمين البديل برئاسة الجنرالات، فإنّه سيستطيع تشكيل حكومة 61 فقط بدعم من الأحزاب العربيّة، وخاصة "الجبهة- العربيّة للتغيير"، وهو ما يستبعده كُل من قيادات هذا المعسكر مرارًا وتكرارًا، ويرفضونه، ويعلنون أنّهم لن يقدموا عليه. وبناء على ذلك، ستعمل الورقة على رصد سيناريوهات ما بعد الانتخابات الإسرائيليّة وفرص تشكيل الحكومة لإيضاح الصورة الكاملة، مع الإشارة الضروريّة إلى أن هذه السيناريوهات تستند إلى استطلاعات الرأي التي تُجرى قبل الانتخابات، بما يُعادل 40 يومًا، ومن المُمكن أن تتغيّر، وبالتاليّ تتغيّر السيناريوهات المطروحة وفقًا لتبدّل نتائج الاستطلاعات.

السيناريو الأول: تحالف لابيد- غانتس مع الأحزاب العربيّة

يقوم هذا السيناريو على الاستطلاعات الأخيرة، إذ يحوز خلاله تحالف "أبيض- أزرق" برئاسة لابيد- غانتس على أكبر عدد من الأصوات في الانتخابات، ويُكلّف بتشكيل الحكومة. ويلجأ التحالف إلى الأحزاب العربيّة، وخاصة "الجبهة- العربيّة للتغيير"، اللذين أعلنا انفتاحهما على التفاوض بشأن التوصية على التحالف لتشكيل الحكومة، مُقابل تنازلات تنص على إلغاء قانون القوميّة، وموازنات للسلطات المحليّة، بالإضافة إلى الرؤية من الحل وفتح مسار سياسيّ مع السُلطة الفلسطينيّة. وهو ما عبّر عنه أيمن عودة، رئيس كُتلة الجبهة، خلال ندوة أجراها في "همراكياه"، وهو مطعم إسرائيليّ في مدينة القدس.[4]

[4] ندوة أجراها أيمن عودة في نشاط "الصالون السياسيّ" الذي يقيمه مطعم "همراكياه" في القدس.

هذا السيناريو مُستبعد لسببين: الأول، إعلان غانتس- لابيد رفضهما بناء ائتلاف يقوم على الأحزاب العربيّة، والثاني، رفضهما إلغاء قانون القوميّة، والاكتفاء بتعديل القانون، حيث يتم إضافة بند على القانون يضمن المساواة لمن يخدم بالجيش، وهو وعد قدّمه غانتس للدروز بعد احتجاجات قاموا بها أمام منزله.[5]

السيناريو الثانيّ: أحزاب من معسكر "يمين- نتنياهو" تنضم إلى "يمين- غانتس"

يقوم هذا السيناريو على قدرة تحالف "أبيض- أزرق" على إقناع أحزاب من اليمين الإسرائيليّ، وخاصة "كولانو" برئاسة موشيه كحلون، أو "اليمين الجديد" برئاسة بينيت وشاكيد، بالانضمام إليه.

هذا السيناريو مُستبعد بسبب إعلان بينيت رفضه الجلوس مع غانتس في نفس الحكومة، ولكنه مرجّح أكثر من السيناريو الأول، لأن حزب الجنرالات يحوي داخله أطرافًا من اليمين المُتطرّف، من شأنها إقناع بينيت وشاكيد بالانضمام مُقابل وزارات قيّمة لكلاهما ولأعضاء حزبهما. أمّا كحلون، فهو أكثر حظوظًا للانضمام إلى هكذا تحالف، لحقيقة أنّه الوحيد من معسكر اليمين الذي لم يصرّح حتى اللحظة أنه يرفض الجلوس في حكومة "غانتس- لابيد"، ولحقيقة أنه حزب اجتماعيّ من الممكن أن يلتقي مع الطروحات الاجتماعيّة التي يطرحها لابيد خاصة. وفي ذات الوقت لا يفقد صورته اليمينيّة خاصة أنه سيكون إلى جانب يعالون، الذي صرّح مرارًا وتكرارًا ضد الدولة الفلسطينيّة وحقوق الشعب الفلسطينيّة، فضلًا عن دعم الاستيطان.

السيناريو الثالث: نتنياهو ينجح في تشكيل حكومة

يقوم هذا السيناريو أساسًا، على عبور أي من أحزاب اليمين المتوقّع سقوطها في الانتخابات لنسبة الحسم، ما سيقلب صورة المعسكرات، ويسمح لليمين بتشكيل الحكومة حتّى في حال حصول تحالف "أبيض- أزرق" على العدد الأكبر من المقاعد. فالعدد الأكبر من المقاعد للحزب، لن يمنحه إمكانيّة تشكيل الحكومة إلّا من خلال التحالف مع العرب. ومع تحقّق مثل هكذا سيناريو، سيكون من الممكن فك تحالف "أزرق- أبيض" وانضمام أطراف فيه، خاصة غانتس إلى الحكومة، وبقاء لابيد في المُعارضة، خاصة أنه من المتوقّع أن يغدو موقف نتنياهو أصعب مع بدء المداولات في مُحاكمته بعد جلسة الاستماع، ما سيدفعه إلى الاستقالة وتولّي

[5] برنامج "كاحول– لافان" يخلو من حل الدولتين، موقع عرب 48، 2019/3/4. bit.ly/2TzNECJ

أحد أقطاب الليكود رئاسة الحكومة بدلًا منه، وهو ما سيسمح لغانتس، وحتّى لابيد أيضًا، بالعودة إلى ائتلاف يقوده الليكود دون نتنياهو، خاصة أن كليهما أعلنا أن الأزمة في الجلوس على طاولة الحكومة مع رئيس مُتهم.

السيناريو الرابع: حكومة وحدة وطنيّة مع الليكود

يقوم هذا السيناريو، على تشكيل حكومة وحدة وطنيّة يتشارك فيها كُل من حزب "أبيض- أزرق" و"الليكود" الحكومة، وسط تبادل للأدوار في رئاسة الحكومة.

يرتكز هذا السيناريو أساسًا على تنحّي نتنياهو بسبب المزيج من التهم الموجّهة إليه، ونتائج الانتخابات التي لا تمنح أي من الحزبين الكبيرين إمكانيّة تشكيل حكومة منفردًا، وعلى اختيار مرشّح قوي من الليكود يتقاسم رئاسة الحكومة مع غانتس بعد تنحّي نتنياهو، فضلًا عن تقاسم الحقائب الوزاريّة.

هذا السيناريو هو الأكثر حظوظًا لأسباب عدة: أولًا، عدم وجود رفض مبدئي لدى غانتس من التحالف مع الليكود، خاصة أنّه رفض مرارًا التصريح بأنّه لن يجلس في ذات الحكومة مع نتنياهو حتّى جاء لابيد ليضعها كشرط للتحالف بحسب عاميت سيغيل، المحلّل السياسيّ للقناة الإسرائيليّة الثانية عشر؛ ثانيًا، بسبب تنحّي نتنياهو الذي يشكّل هو ذاته العقبة أمام تشكيل مثل هكذا حكومة في حال تنحّى؛ ثالثًا، لأن الحل سيكون غير هكذا سيناريو بإعادة الانتخابات مرّة أخرى من جديد، وهذا ما لا يود أي من أقطاب السياسة الإسرائيليّة إجراءه من جديد؛ رابعًا، بسبب عدم وجود أي خلاف أيديولوجيّ جدّي بين الطرفين باستثناء الخلاف مع لابيد، الذي يتوقّع كثيرون أن يتنحّى إلى المعارضة في حال تحقّق مثل هكذا سيناريو، ما يترك الساحة أمام تحالف "غانتس- يعالون- أشكنازيّ- الليكود".

السيناريو الخامس: إعادة الانتخابات

يقوم هذا السيناريو على عدم قدرة أي من الأحزاب المتناحرة على تشكيل حكومة، وفشل جميع المساعيّ لتشكيل حكومة وحدة وطنيّة، أو حكومة تستند إلى الأحزاب العربيّة. وفي هذه الحالة، سيتم إعادة الانتخابات مرّة أخرى.

هذا السيناريو فرصه ضئيلة، لحقيقة أن الأحزاب ستسعى للحفاظ على ما لديها ولن تقلب الطاولة نهائيًا، خاصة أن الليكود سيكون كما يبدو دون نتنياهو، الذي من الممكن أن يرغم على الاستقالة بسبب التهم، وهو ما يجعل من الليكود خاسرًا لشخص نتنياهو الذي يضمن له العدد الأكبر من المقاعد، بشخصه وذاته كمرشّح لرئاسة الحكومة. وبالتاليّ، سيكون منفتحًا على التحالف مع غانتس لتشكيل حكومة وحدة وطنيّة.

فلسطين في سيناريوهات الانتخابات الإسرائيليّة

أمام هذا الواقع، باتت الخارطة السياسيّة تتنقّل فعليًا بين اليمين واليمين المتطرّف، بين يمين علمانيّ يرفض الدولة الفلسطينيّة وتقرير المصير للشعب الفلسطينيّ، وبين يمين دينيّ يرفض الوجود الفلسطينيّ أصلًا على أرض إسرائيل. وبالتاليّ، فنحن أمام صراع داخليّ إسرائيليّ يتشكّل ويتفاعل ويتصارع، تحت سقف إنكار جميع الحقوق الفلسطينيّة، وعلى رأسها حق الفلسطينيّ في تقرير مصيره كجماعة قوميّة وشعب، وهو ما ألغاه فعلًا قانون القوميّة الذي لم يطرح أي من أقطاب السياسة الإسرائيليّة المُتنافسة على رئاسة الحكومة، إلغاء أي بند بنوده، بل ذهب بديل نتنياهو، غانتس، إلى تقديم وُعود بأنه سيقوم بإضافة بند يضمن المساواة لكُل من يخدم في الجيش. وهو ما يعنيّ: ربط المساواة بالخدمة في الآلة العسكريّة للمشروع الاستعماريّ.

وفي هذا الواقع، يغدو المُستقبل أمام القضيّة الفلسطينيّة برمّتها، يتجه بصورة لا تدع مكانًا للشك، إلى تأبيد اليمين الإسرائيليّ أيديولوجيًا، فيُصبح البديل هو بديل داخليّ إسرائيليّ، أما فلسطينيًا فيغدو البديل يمينًا آخر لا يختلف في الحقيقة عمّا سبقه وما بدّله وما يبدّله.

من هذا المنطق، سترصد الورقة إسقاطات هذه السيناريوهات على الحالة الفلسطينيّة، خاصة أنّ الفلسطينيّ في انتظار طرح "صفقة القرن" وتعاطيّ الإسرائيليّ معها، كما أن غزّة لا تزال دون حل إستراتيجيّ بالنسبة إلى الاحتلال، وكذلك الأمر بالنسبة إلى السياسة في الإقليم.

في حال تحقّق السيناريو الثاني أو الرابع، أي أن تكون هناك حكومة إسرائيليّة برئاسة بيني غانتس مع أحزاب يهوديّة أو حكومة وحدة وطنيّة، وترافق هذا مع طرح "صفقة القرن" المنوي طرحها بعد الانتخابات، فترجّح الورقة أن يتم فتح مسار مفاوضات سياسيّ، ولكنّه سيكون ضمن حدود وتحت سقف البرنامج السياسيّ

الذي يقترحه حزب "أبيض- أزرق"، أي تفاوض على تحسينات في ظروف المعازل والحكم الذاتيّ الفلسطينيّ في الضفّة الغربيّة. وهو ما تتوقّعه الورقة أيضًا في حال فوز الليكود وتشكيله الحكومة، أي السيناريو الثالث.

في حال فوز غانتس وحلفائه، تتوقّع الورقة فتح مسار سياسيّ، ولكنّه لن يُفضي إلى أي تغيير جذريّ وحقيقيّ في الحالة الفلسطينيّة، خاصة أن الليكود واليمين الإسرائيليّ عمومًا غير معنيّ بفتح مواجهة من الممكن أن تكون بسبب رفضه بدء عمليّة مفاوضات على أساس صفقة القرن التي تقترحها الإدارة الأميركيّة المُتحالفة كليًا مع إسرائيل. وبالتاليّ، تتوقّع الورقة أن تتجاوب إسرائيل مع الدعوة الأميركيّة، وفق شروطها: سيطرة على الحدود في الضفّة، وعلى المجال الجويّ والإبقاء على الكتل الاستيطانيّة، وهو ما يتماشى فعليًا مع ما يطرحه غانتس. طبعًا مع تعويل إسرائيليّ على الرفض الفلسطينيّ للصفقة، وبالتاليّ الانسحاب منها كرد فعل.

المهم في هذا السياق، أنّ غالبيّة السيناريوهات تُشير إلى إمكانيّة فتح مسار سياسيّ في أعقاب عرض "صفقة القرن" بعد الانتخابات، ولكن الأكيد أن هذا المسار السياسيّ لن يُفضيّ إلى أي حل يحقّق أدنى الحقوق الفلسطينيّة بالسيادة وتقرير المصير أو الانسحاب الإسرائيليّ من الضفّة الغربيّة. وفي الحقيقة، فإن هذا المسار التفاوضيّ سيكون بهدف تكريس الوضع القائم في الضفّة الغربيّة. أمّا بخصوص غزّة، فإن غانتس لا يطرح أي بديل إستراتيجيّ يختلف عمّا يطرحه نتنياهو. فعلى الرغم من أن غانتس يُهاجم نتنياهو بسبب إدخال الأموال إلى قطاع غزّة، وهو ما يعتبره "دفع حماية لحماس" إلّا أنّه لا يطرح أي رؤية للتعامل مع غزّة. إذ بالأساس، يُهاجم غانتس وقيادت حزبه نتنياهو، ولكنّهم حين يسألون إن كانوا يريدون إعادة احتلال غزّة، فإنهم يجيبون بالنفيّ دون أي تفصيل آخر.

أمّا في حال تحقّق سيناريو الائتلاف القائم على دعم الأحزاب الفلسطينيّة في الداخل المُحتل، فإن دعمهم أو عدمه لغانتس في فتح هذا المسار السياسيّ، يتعلّق إلى حد بعيد جدًا بموقف السُلطة الفلسطينيّة، خاصة أن تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير، هو التحالف الذي أعلن أنّه منفتح للتفاوض مع غانتس، وهو في ذات الوقت التحالف الأقرب إلى السُلطة الفلسطينيّة.

أمّا في الإقليم، لا تتوقّع الورقة أي تغيير أو تحوّل في حال فوز غانتس وحلفائه في الانتخابات، وهو ما أعلنه غانتس ذاته خلال مشاركته في مؤتمر الأمن في ميونخ، الذي قال فيه إنه يقف جنبًا إلى جنب مع نتنياهو بكُل ما يخص سياسته في التعامل مع الوجود الإيرانيّ في سوريا.